مناقشة آلية تنفيذ شبكة الري لمزرعة سردد الإنتاجية

■ ،،صنعاء/سبأ

ناقشت اللجنة الإشرافية لمزرعة سردد في اجتماعها أمس بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والري في حكومة تسيير الأعمال الدكتور منصور الحوشبي آلية تطوير تنفيذ أنشطة المزرعة خلال المرحلة القادمة.

كما ناقشت اللجنة مستوى تنفيذ شبكة الري بالمزرعة وزراعة محاصيل غذائية متنوعة وتوفير فرص عمل لأكثر من ٤٠٠ عامل وعاملة في مجالات زراعية مختلفة.

وخلال الاجتماع شدد الدكتور الحوشبي على ضرورة التنسيق بين المزرعة والجهات الزراعية الأخرى كالهيئة العامة للبحوث الزراعية والمؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة والمؤسسة العامة للخدمات الزراعية والعمل بروح الفريق الواحد لتبادل المستلزمات الزراعية من أسمدة وبذور وشبكات ري وغيرها بما يخدم التنمية الزراعية في البلاد.

وأشار إلى أهمية الاستفادة من تجارب وتقنيات البحوث الزراعية سيما فيما يتعلق بالأصناف المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة والجودة العالية.

وتبلغ مساحة مزرعة سردد الإنتاجية بمحافظة الحديدة نحو ١٢٠٠ هكتار، وتستخدم احدث التقنيات والوسائل المتعلقة بترشيد استخدام المياه وإنتاج الحبوب المختلفة وتتضمن زراعة حقول واسعة من الموز والمانجو والسمسم.

وتنفذ المزرعة أنشطة إرشادية للمزارعين في مجالات زراعية مختلفة منها استخدام أنظمة الري الحديث واتباع المكافحة المتكاملة للآفات النباتية بغية إنتاج ثمار نظيفة إلى جانب التركيز على أنشطة الثروة الحيوانية والاستفادة من الأعلاف المتواجدة في المزرعة في عملية تسمين العجول والمواشي.

حضر الاجتماع رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور عبدالسلام الطيب ومدير عام صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي المهندس عصام لقمان ومدير مزرعة سردد الإنتاجية عبدالله سيف.

بيع أذون خزانة بقيمة (٣٦,٦١) مليار ريال

■ ،،خاص/«الاقتصادية»

تم في مقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٦٨١) للآجال (٩١) يوماً، (١٨٢) يوماً، (٣٦٤) يوماً، وكانت القيمة الإجمالية للمزاد التنافسي للآجال الثلاثة مبلغ (٣٦,٦١) مليار ريال.

وبحسب بيان صادر عن البنك المركزي اليمني - تلقت «الثورة» نسخة منه - فقد تم استيعاب قيمة المزاد المذكور وبلغت نسبة العائد المرجح للآجال الثلاثة (٢٢,٨٩٪)، (٢٢,٩٢٪)، (٢٢,٨٨٪) على التوالي، وسوف يتم فتح المظاريف للطلبات التنافسية غداً السبت.

الترخيص لتنفيذ مشروعين استثماريين بعدن بتكلفة ٧٦٦ مليون ريال

■ ،،عدن / سبأ

منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن أمس تراخيص لمستثمرين يمنيين لإقامة مشروعين سياحيين في مدينة عدن بمنطقة كورنيش الفقيد قحطان الشعبي.

وأفادت إحصائية صادرة عن النشاط الاستثماري بمكتب الهيئة بعدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية سبأ على نسخة منها بأن المشروعين السياحيين البالغ تكلفتهما الاستثمارية ٧٦٦ مليوناً و٥٠٣ آلاف ريال ستوفر ٦٠ فرصة عمل للشباب المؤهلين من خريجي المعهد الفندقي السياحي.

وذكرت الإحصائية أن المستثمرين استوفوا كافة الشروط والمواصفات المطلوبة كتحديد مواقع البناء وتسليمهم المخططات الخاصة بالبنى التحتية للمشروعين.

اختتام دورة في مجال المراقبة المنتظمة تدريب ٢٥ مشاركاً حول تحسين زراعة القطن في أبين وعدن ولحج

■ ،،عدن/سبأ

بدأت أمس بعدن دورة تدريبية في مجال تحسين زراعة القطن تنظمها الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي.

يتلقى ٢٥ مشاركاً من العاملين في محطة الكود الزراعية محافظة أبين ومزارعو القطن بلحج وعدن على مدى ثلاثة أيام محاضرات حول كيفية تحسين زراعة القطن والاستفادة من مياه السيول والأمطار.

ويتعرف المشاركون على الوسائل الفنية المتبعة لبذر مادة القطن والاستفادة من بذورها عند الحصاد كمادة في صناعات زيت الطبخ وعملية حصاده وحفظه وطرق الرش التقليدي والحفاظ عليه من التلف كونه رافدا اقتصاديا للدخل القومي للدولة.

من جانب آخر شارك ١٤ كادراً من العاملين بمكتب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بعدن في دورة تدريبية في مجال المراقبة المنتظمة اختتمت أمس بالمحافظة.

تلقى المشاركون في الدورة التي نظمها الجهاز المركزي على مدى يومين محاضرات حول طرق أرشفة وحفظ المعلومات التي تدخل في إطار مهام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ورفع التقارير المنظمة في هذا المجال.

حضر الاختتام عدد من المسئولين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

اليمن تسعى لتحقيق نمو يتجاوز ٥٪ سنوياً

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

كشف تقرير رسمي أن الحكومة تسعى إلى تأهيل وتدريب ١٠٠ ألف عامل يمني وإيجاد فرص عمل لهم في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بتوسيع نطاق برامج التدريب الخاصة والارتقاء بمستوى الاتساق بين احتياجات أصحاب العمل في الدول المضيفة وبين مهارات العمالة اليمنية.

وأوضح أن اليمن يستهدف تأهيل ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين مواطن يمني، من إجمالي العدد المتوقع للباحثين عن عمل والبالغ ٤,٥ مليون، للعمل في الخارج على مدى العقد الجاري، وهذا مقرون بتحقيق نمو في الاقتصاد المحلي بنسبة ٥٪ سنوياً، سيمكن اليمن من خفض نسبة البطالة إلى أقل من ١٠٪، بحسب الدراسة الاستشارية العالمية للأولويات العشر، وهو ما يستدعي بذل جهود استثنائية ومكثفة من جانب الحكومة وأطراف الشراكة الرئيسيين من القطاع الخاص وشركاء اليمن في التنمية من دول ومنظمات مانحة وأصدقاء اليمن".

وكانت تقديرات مسح الطلب على القوى العاملة توقعت دخول نحو ١٨٨ ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل في حين لم تزد الطاقة الاستيعابية السنوية للمنشآت الاقتصادية الخاصة والحكومية عن ٥٠ ألف شخص في العام.

وأشارت الدراسة التي أعدها المدير الوطني لوحدة تحليل معلومات سوق العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور فضل علي مثنى وحصلت "الثورة" على نسخة منها أن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بلغ نحو ٢٠٦ آلاف شخص في حين أن الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لم تزد عن ٥٥ ألف فرصة عمل فقط.

وأكد تقرير رسمي أن سوق العمل حظي باهتمام متزايد خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر والحد من البطالة الأولوية، وبرز ذلك من خلال ما تم توفيره من فرص عمل مؤقتة ودائمة للشباب القادر على العمل في مختلف المشروعات الاستثمارية التي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.

اهتمام حكومي بسوق العمل المحلي

■ ،،كتب/عبدالله محمد

أكدت دراسة حديثة أن تقديرات مسح الطلب على القوى العاملة توقعت دخول نحو ١٨٨ ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل في حين لم تزد الطاقة الاستيعابية السنوية للمنشآت الاقتصادية الخاصة والحكومية عن ٥٠ ألف شخص في العام.

وأشارت الدراسة التي أعدها المدير الوطني لوحدة تحليل معلومات سوق العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور فضل علي مثنى وحصلت "الثورة" على نسخة منها أن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بلغ نحو ٢٠٦ آلاف شخص في حين أن الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لم تزد عن ٥٥ ألف فرصة عمل فقط.

وأكد تقرير رسمي أن سوق العمل حظي باهتمام متزايد خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر والحد من البطالة الأولوية، وبرز ذلك من خلال ما تم توفيره من فرص عمل مؤقتة ودائمة للشباب القادر على العمل في مختلف المشروعات الاستثمارية التي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة حيث ارتفع في عدد المشتغلين اقتصادياً ولا يشمل هذا العدد العاملين بدون مقابل خلال سنوات الخطة من ٤,٥٥٠,٠٠٠ عامل في العام ٢٠٠٧ إلى ٤,٧٦٥,٠٠٠ عامل في العام ٢٠٠٨، وبنسبة ٤,٧ ٪.

وأوضح مثنى أن حجم القوى العاملة في اليمن ارتفع إلى أربعة ملايين و٦٣٩ ألف عامل وعاملة في عام ٢٠٠٩ م مقارنة بثلاثة ملايين و٧٦٦ ألف عامل وعاملة عام ٢٠٠٦م.

وأوضحت الدراسة أن معدل مساهمة السكان بسن العمل في النشاط الاقتصادي ارتفع عام ٢٠٠٩ م إلى ٤٢,٢ ٪ مقارنة مع ٤٠,١ ٪ عام ٢٠٠٦ م.

وأشارت إلى أن نسبة البطالة السافرة انخفضت إلى ١٤,٦٪ نهاية العام ٢٠٠٩م بفارق ٢٪ تقريبا عن العام ٢٠٠٦م، لافتة إلى أن خريجي التعليم الثانوي العام والجامعي أكثر عرضة للبطالة.

لافتا إلى أن النمو في عدد المشتغلين يعود إلى عدة عوامل منها ترشيد النفقات غير الضرورية لصالح النفقات الاجتماعية والتنموية والتركيز على تنفيذ مشروعات شبكة الأمان الاجتماعي. انخفاضاً طفيفاً في معدلات البطالة حيث انخفض المعدل من ١٦,٢٪ في العام ٢٠٠٤ م إلى ١٥,٤٪.

وأوضحت وزارة التخطيط أن عدد القوى العاملة في تزايد مستمر وارتفعت بمعدلات نمو سنوية قدرت بحوالي ٤,٤٪ فيما عدا العام ٢٠٠٥م حيث أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة أن حجم قوة للعام ٢٠٠٥ بلغ ٤٩٤٥٠٠٠ عامل وبمعدل نمو ١٦,٥٪ لتصل إلى ٥٦٣٤٠٠٠عامل في العام ٢٠٠٨م.

ولفتت إلى أن القطاعات غير النفطية شهدت ارتفاعا في معدلات النمو خلال سنوات خطة التنمية إلا أن العام ٢٠٠٨م شهد بعض التراجع بنسبة ١,٣٩٪ ، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها تعرض البلاد لمواسم جفاف مما أدى إلى انخفاض في معدل نمو الناتج الزراعي بالإضافة إلى تراجع الناتج في بعض القطاعات الأخرى غير النفطية ،كما شهدت معدلات نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية حالة من الارتفاع والانخفاض خلال سنوات خطة التنمية الثانية والثالثة حيث تراجع معدل النمو في سنة ٢٠٠٨م بحوالي ٢,٩٣ مقارنة مع معدل النمو للعام ٢٠٠٧م، ويعود ذلك التراجع في معدلات نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى عدة عوامل منها تخوف بعض من المستثمرين في التوسع والاستثمار في الصناعات التحويلية بالرغم من تشجيع الحكومة لأصحاب الأعمال بأهمية الاستثمار في قطاع الصناعة وغيرها من القطاعات الأخرى، فيما ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٪، ويعود ذلك إلى تشجيع الحكومة لعملية الاستثمار في الصناعة حيث حقق العام ٢٠٠٧م و٢٠٠٨ م نسبة نمو بمقدار ١,٠٪ في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام ٢٠٠٦م وبالرغم من هذه النسبة المتواضعة في مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يعول في السنوات القادمة في تمويل ميزانية الدولة على القطاعات غير النفطية.

تثبيت ٣٠٠٠ من عمال النظافة بعدن

■ ،،عدن / الثورة / مرفت فوزي

عقد صباح أمس في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن اجتماعاً موسعا لعمال صندوق النظافة بديوان المحافظة برئاسة وكيل المحافظة الأخ سلطان الشعيبي و بحضور قيادات الصندوق في المحافظة لمناقشة هموم ومشاكل عمال الصندوق بالمحافظة

وخلال الاجتماع القى الأخ سلطان الشعيبي وكيل المحافظة كلمة أكد فيها على أهمية الدور الذي يلعبه عمال النظافة في تحسين وتجميل العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن ,وأشاد بقيادة الصندوق الذين حرصوا على العمل على تحسين مستوى معيشة العامل والسعي لتثبيته وبذل كل الجهود للحصول على الضمان الاجتماعي والصحي لهذه الشريحة الاجتماعية الإنسانية والمهمة جدا في جعل مجتمعنا أكثر تطورا ورقي مشيرا إلى الجهود المبذولة من قيادة المحافظة وقيادة الصندوق بصورة مستمرة حتى يتم التسكين الوظيفي لجميع العاملين بالصندوق.

وعقب الاجتماع أكد المهندس قايد راشد أنعم المدير التنفيذي لصندوق النظافة وتحسين المدينة في محافظة عدن في تصريحة لـ"الثورة" أنه وفقاً لتعليمات الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المتعلقة بتثبيت العمال المتعاقدين في صندوق النظافة وتحسين المدينة يتم تثبيت ثلاثة آلاف عامل وفقاً لكشوفات العمال المتعاقدين في صندوق النظافة وتم رفع كشف هؤلاء العمال إلى مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة إلى جانب توجيهات د. يحيى الشعيبي وزير الخدمة المدنية والتأمينات بسرعة استكمال إجراءات تثبيت ٢٨٣٤عامل نظافة ،

وأعلن عن أن إدارة الصندوق أعدت بطاقات لانتساب الخاصة بالضمان الاجتماعي لموظفي وعمال الصندوق المقدر عددهم بأكثر من ثلاثة آلاف عامل وعاملة بالإضافة إلى ضمان العلاج المجاني في مستشفى ٢٢ مايو بمديرية المنصورة في ضوء الاتفاقية الموقعة بين إدارتي الصندوق والمستشفى.

وأوضح أنه وفي إطار برامج وخطط إدارة الصندوق لتحسين الوضع المعيشي لموظفي وعمال الصندوق تم صرف مبلغ خمسة آلاف ريال لكل عامل إلى جانب الراتب ابتداء من شهر فبراير الماضي تطبيقاً للمرحلة الثالثة في استراتيجية المرتبات والأجور بحسب التوجيهات الرئاسية ، فضلاً عن قرار حق التمتع بالإجازات المختلفة وجدولتها لتلافي أية إرباكات في أعمال النظافة.

و أهاب الأخ قائد راشد بالجهات المختصة مراعاة الظروف المعيشية لعمال وعاملات النظافة باعتبارهم فئة معدومة وبحاجة إلى توفير السكن الملائم لتعزيز استقرارهم المعيشي والنفسي من خلال العمل على تسهيل واستكمال إجراءات حصولهم على أرض سكنية أسوة بالعاملين في مختلف قطاعات الدولة .وأشار إلى انه خلال الاجتماع وجة الأخ سلطان الشعيبي رسالة رسمية لمدير الجمعيات السكنية لاستكمال الإجراءات.

مؤكداً أن تثبيت العاملين في صندوق النظافة ومنحهم الضمان الصحي والاجتماعي جاء لمنحهم الاستقرار النفسي وتحسين حياتهم المعيشية بما يعزز من جهودهم للحفاظ على المظهر الجمالي للعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن، مثمناً جهود كافة العاملين الذين تفانوا في الحفاظ على نظافة مدينة عدن.

تراجع أسعار النفط إلى ١١٥ دولاراً للبرميل

■ ،،سنغافورة/سبأ

تراجع خام القياس الأوروبي مزيج برنت للجلسة الثانية أمس الخميس منخفضا نحو ٠,٤٪ صوب ١١٥ دولاراً للبرميل بعد أن تقدم رئيس الوزراء البرتغالي باستقالته مما أذكى مخاوف في منطقة اليورو ودفع تجار النفط لتفكيك مراكز على الأمد البعيد وجني الأرباح، وتراجع خام برنت للشحنات تسليم مايو نحو ٤٩ سنتا إلى ١١٥٠٠٦ دولار للبرميل بعد أن هبط ٢٥ سنتا إلى ١١٥٠٣٠ دولار، وتراجع الخام الأمريكي الخفيف ٣٣ سنتا إلى ١٠٥٠٤٢ دولار للبرميل.

رقم قياسي للاجئي العالم

■ ،،أوسلو/وكالات

كشف تقرير لوكالة للاجئين بأن عدد النازحين داخل بلادهم في أنحاء العالم بلغ ٢٧٠٥ ملايين في عام ٢٠١٠م، وهو أعلى رقم سجل منذ منتصف التسعينيات رغم أن الوضع في القارة الأفريقية تحسن.

ووفقاً للتقرير السنوي لمركز مراقبة النزوح الداخلي التابع للمجلس النرويجي لشؤون اللاجئين الذي نشر أمس فإن عدد النازحين داخل بلدانهم في أفريقيا تراجع بنسبة ٤٪ ليصل إلى ١١٠١ مليون شخص بينما أظهرت كافة المناطق الأخرى زيادة في العدد.

وقال التقرير أنه بالمقارنة مع هذا العدد فإن هناك نحو ١٥ مليون لاجئ في أنحاء العالم.

وذكر التقرير: هذا الاتجاه الإيجابي في أفريقيا يعطينا أملا، لكن القارة الأفريقية تبقى في مقدمة سياسة التنمية التي تدعم حقوق النازحين داخليا.

وأشار التقرير إلى أن السودان لا تزال هي الدولة التي تشهد أكبر نزوح داخلي وبها ما بين ٤٠٥ ملايين نازح و٥٠٢ مليون، أو نازح واحد من بين كل ثمانية من السكان.

وبحسب التقرير فإن هناك نحو ٤٩٠ ألف شخص في السودان نزحوا في ٢٠١٠م وهو أكبر عدد في العالم.

وخلص التقرير إلى أن كولومبيا جاءت في المركز الثاني وبها ما بين ٣٠٦ ملايين نازح و٥٠٢ مليون تليها العراق وبها ٢٠٨ ملايين وجمهورية الكونجو الديمقراطية ١٠٧ مليون والصومال ١٠٥ ملايين ثم باكستان ٩٨٠ ألفاً.

الاستقرار الاقتصادي يتطلب دعم الإنتاج المحلي وتخفيض الدعم ورفع كفاءة تحصيل الموارد

■ ،،كتب/ أحمد الطيار

قال الدكتور جميل عبد الخالق العريقي الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد بجامعة تعز إن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد اليمني يتطلب إتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية فاعلة تعتمد في الأساس على دعم الإنتاج المحلي والسلع المنتجة لتعطي ثمارها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وإعادة النظر في الدعومات ورفع كفاءة تحصيل الموارد الضريبية للدولة والسمكية وتنميتها ورفع كفاءة الإنفاق العام.

مفيدا في دراسته حول اختلال ميزان المدفوعات وكيفية علاجه في الجمهورية اليمنية بأن استقرار الموازنة العامة للدولة وتحسن ميزان المدفوعات يعدان من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الحكم من خلالها على درجة الاستقرار الاقتصادي في أي بلد.

مضيفا :الاقتصاد اليمني يعاني من تشوهات عدة بسبب الدعومات واختلال التوازن بين الإيرادات الضريبية والنفطية وتحمل الموازنة العامة لأعباء ناتجة عن استيراد كبير من المشتقات النفطية من الخارج وتزايد فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية والملبوسات بسبب زيادة السكان وعوامل أخرى أدت جميعها إلى اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات فكان لابد من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي حقق نتائج طيبة في الحد من العجز المتزايد في ميزان المدفوعات.

ويرى الدكتور العريقي انه لتجاوز ذلك فإن الأمر يتطلب استراتيجية فاعلة لجذب الاستثمارات الخارجية وإحداث تصحيح للاختلالات الهيكلية في الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وإتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية فاعلة في دعم الإنتاج المحلي والسلع المنتجة لتعطي ثمارها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وإعادة النظر في الدعومات ورفع كفاءة تحصيل الموارد الضريبية والسمكية للدولة وتنميتها ورفع كفاءة الإنفاق العام. موصيا بضرورة أن يصاحب سياسة تحول الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية بمعنى آخر تحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليا عن طريق خفض سعر الصرف لأنه سيعمل على رفع أثمان الواردات في اليمن وتخفيض الصادرات للمستثمرين في العالم الخارجي مع اتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.

داعيا إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية سواء أكان ذلك باتخاذ السياسة الاقتصادية التي تفسح المجال أمام القطاع الخاص الإنتاجي واتخاذ السياسات النقدية والمالية والحوافز المباشرة وغير المباشرة التي تدفعه إلى ذلك ،وحفزه على زيادة الصادرات وإتباع سياسة حكيمة في الواردات أو عن طريق التدخل الائتماني للدولة في بعض القطاعات لتنميتها وتطويرها لأهميتها الذاتية أو للقطاعات الأخرى كما ينبغي على الدول القوية اقتصاديا أن تساعد اليمن في هذا المجال من خلال فتح أسواقها امام صادرات اليمن وتخفيف القيود عليها وإعطائها المساعدات والمنح والخبرة والتكنولوجيا بشروط ميسرة لمساعدتها على تصحيح هيكلها الاقتصادي ،وهذا يعتمد على قدرة اليمن على التفاوض مع الدول القوية اقتصاديا.

ولاحظت الدراسة أن ميزان المدفوعات اليمني عانى من عجز مزمن ومستمر خلال الفترة ١٩٩٥ 2008 ?م حيث ارتفعت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٨٪ عام ١٩٩٠م إلى ١٢,٦٪عام ١٩٩٤م وتعكس النسبة الكبيرة الأثر الحقيقي لذلك في زيادة الضغوط على سعر تحويل العملة الوطنية إلى الدولار وكذلك زيادة تدهور سعر التحويل والمساهمة في رفع معدل التضخم ومن الملاحظ ان تحويل الشركات النفطية إرباحها إلى الخارج قد ساهم في تنامي واستمرار العجز في ميزان المدفوعات في تلك الفترة .

اما في الفترة ٢٠٠٦ -٢٠٠٨م فقد حقق الميزان التجاري فائضا بمقدار ب٦٠١ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨م وبما نسبته ٢,١٪ وخلال السنتين السابقتين تحقق أيضا نموا في الفائض التجاري نتيجة لارتفاع حصة الحكومة من الصادرات النفطية .

وتبين الدراسة أن ميزان المدفوعات تأثر كثيرا بتحمل الخزانة العامة للدعومات التي شكلت ٧٨٥ مليار ريال عام ٢٠٠٨م لدعم المشتقات النفطية والكهرباء والمؤسسات المتعثرة واستمرار الإنفاق الحكومي وبالتالي الجاري وانخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع الواردات السلعية بسبب الزيادة المستمرة في السكان وتدني وانخفاض الاستثمارات وعدم القيام بإصلاحات هيكلية حقيقية.

ولعلاج اختلال ميزان المدفوعات يبين الدكتور العريقي انه لابد من معالجة أسبابه وهي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي والتي تعني السير على نظام يحقق النمو الاقتصادي الأمثل بأدنى حد من اختلال التوازن داخليا وخارجيا خصوصا أن العقبة الرئيسية في سبيل تنسيق سياسات التسوية هي اختلاف الرأي في الأهداف عند المفاضلة بين عدة أهداف في اليمن نفسها وبين أهداف عدة دول.

منوها بأهمية وضع استراتيجية واضحة وملائمة لجذب الاستثمارات الخارجية من خلال أولا إنشاء سوق مالية في الجمهورية باعتبارها وسيلة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ورفع كفاءة خدمات القطاع المصرفي الخدمي لإنتاج السلع وزيادة الصادرات وبالتالي الوصول إلى سد العجز في الميزان التجاري وتحقيق فائض مقابل الإثمان العائدة من تلك السلع المصدرة ،مع استخدام الأساليب الفنية المتطورة في الإنتاج لتحسين جودة السلع المنتجة والمصدرة إلى الخارج والعمل على تشجيع الاستثمارات الوطنية المحلية في مجالات النفط والعمل على تقليص الشركات الأجنبية في الاستثمارات النفطية لصالح الشركات المحلية.

مطالبا بإعادة النظر في الدعومات وتعويض المتضررين من إلغاء الدعومات مباشرة والعمل بإعادة النظر في الإنفاق الحكومي لتحقيق أقصى كفاءة اقتصادية وإلغاء النفقات الغير مبررة وترشيد حقيقي للإنفاق .

وحثت الدراسة على رفع الأداء لتحسين الإيرادات الضريبي والسمكية والنفطية لتحقيق أعلى معدلات لموارد الدولة وتوجيه استخدامات القروض الأجنبية في المجالات الإنتاجية لتعمل على خدمة هذه القروض وسداد أعبائها بدلا من توجيهها إلى مجالات استهلاكية بالإضافة إلى تشجيع دعم القطاعات الإنتاجية الخاصة والعامة من خلال خفض الضرائب على الصادرات أو تقديم قروض محلية لها ميسرة .

كما يجب العمل على تثبيت سعر العملة المحلية المرتبطة بالعملة الأجنبية قدر الإمكان لأنها تعتبر من العوامل المساعدة على عدم دخول رؤوس الأموال التي تدعم الإنتاج والتصدير وتدريب الكوادر البشرية والعمل على تنميتها من خلال إقامة مراكز التدريب والتأهيل.